



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٢٨ رجب سنة ١٤١٢ هـ الموافق ٢ شباط سنة ١٩٩٢ م. العدد ٣٨٠٤

الفهرس

الصنعة

٢١٠	قانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ قانون رفع المسؤولية نتيجة انتهاء الاحكام العرفية
٢١٢	قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٢ قانون حماية الاقتصاد الوطني
٢١٢	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٢١٤	قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ قانون معدل لقانون غريبة الدخل
٢١٨	نظام رقم ٨ لسنة ١٩٩٢ نظام معدل لنظام العلاوات الموحدة لموظفي البلديات
٢١٩	نظام رقم ٩ لسنة ١٩٩٢ نظام معدل لنظام الموظفين في البنك المركزي الاردني
٢٢٠	نظام رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ نظام معدل لنظام المستخدمين في البنك المركزي الاردني
٢٢١	احداث مركز لدراسات طب الاسرة والمجتمع في وزارة الصحة
٢٢١	كودات البناء الوطني الاردني
٢٢١	رواتب رؤساء البلديات
٢٢٢	قرار صادر من الديوان الخاص بتفسير القوانين

مديرية المطابع العسكرية

إعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم الى عاصمة ملكه السعيد من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاربعاء الواقع في ١٩٩٢/١/٢٣ م.

١٩٩٢/١/٢٣

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاعر

هذا من الأصول

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والشيوخ
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره
وأضافته إلى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢ - لسنة ١٩٩٢
قانون رفع المسؤولية نتيجة انتهاء الأحكام العرفية
صادر بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٢٥ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون رفع المسؤولية نتيجة انتهاء الأحكام العرفية لسنة ١٩٩١) ويعمل به من تاريخ انتهاء الأحكام العرفية .

المادة ٢ - يجري التصرف بالقضايا الموجودة لدى المحاكم العرفية العسكرية عند نفاذ هذا القانون على الوجه التالي :-

- أ - جميع القضايا الموجودة قيد التحقيق أو المحاكمة لدى المحاكم العرفية العسكرية تحال إلى المحاكم المختصة .
- ب - على الرقم مما ورد في الفقرة أ - من هذه المادة تحال قضايا شركة بنك البراء الموجودة لدى المحاكم العرفية العسكرية قيد التحقيق أو المحاكمة إلى محكمة أمن الدولة .
- ج - جميع القضايا التي أصدرت فيها المحاكم العرفية العسكرية أحكاما ولم تقتصر بتصديق الحكم العسكري العلم تحال إلى رئيس الوزراء لإصدار قراره فيها .
- د - يجوز إعادة المحاكمة في أحكام المحاكم العرفية الصادرة بصورة تطمية ولنا للاسس والشروط المبينة في الباب التاسع من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٣ - يعلى جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وكذلك جميع الأشخاص الآخرين ممن تولوا تنفيذ تعليمات الإدارة العرفية أو كلفت لهم أي علاقة بتنفيذها في أي وقت خلال المدة التي كلفت الأحكام العرفية فيها نافذة المفعول من أي مسؤولية قانونية ترتبت أو تترتب على أعمالهم بموجب أحكام القوانين والأنظمة المعمول بها .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٢-٩-١٩٩١ م .

وزير الخارجية الدكتور عبدالله النور	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية المهندس رائف نجم	نائب رئيس الوزراء وزير النقل والاتصالات المهندس علي السحيباني	رئيس الوزراء وزير الدفاع طاهر المصري
وزير الخطوط الدكتور زياد فريز	وزير المياه باسل جردانه	وزير التعليم العالي الدكتور محمد الجبوري	وزير التربية والتعليم الدكتور عيد الدحيات
وزير الطاقة والثروة المعدنية ثابت الطاهر	وزير شؤون الوزراء عبدالكريم الدغمي	وزير العمل عبدالكريم الدغمي	وزير السياحة والآثار عبدالكريم الكباريتي
وزير دولة للشؤون البرلمانية عبدالسلام فريجات	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سعد هائل السزور	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سعد هائل السزور	وزير الاعلام ووزير الثقافة الدكتور خالد الكركي
وزير المياه والري المهندس سمير قصوار	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور عوني البشبي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور عوني البشبي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة سليم الزعبي
وزير المعدل تيسر كنعان	وزير الداخلية جودت السبول	وزير دولة جمال حذيفة الفريشة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء محمد فارس الطراونة
وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الصحة ممدوح العبادي	وزير الصناعة والتجارة ووزير التوبين المهندس علي ابو الراغب	وزير الزراعة الدكتور صبحي القاسم

هذا من المجلد

نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الامين والنواب تصديق على القانون الاتي ونأمر بأصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم ٢ - لسنة ١٩٩٢
قانون حماية الاقتصاد الوطني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نـجـ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر نصوص القرارات الصادرة من لجنة الامن الاقتصادي بموجب المادة ٥ من تعليمات الادارة المركزية للشؤون المالية والاقتصادية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ وتعديلها نافذة وجزءا لا يتجزأ من هذا القانون .

المادة ٣ - لمجلس الوزراء ايقاف العمل باي من النصوص المشار اليها في المادة (٢) من هذا القانون .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٥-١-١٩٩٢ م .

الحسين بن طلال

وزير الخارجية الدكتور كامل ابو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيب	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دكتور الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكير
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والاشر ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير العمل وزير الاعلام بالوكالة عبدالكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف الجبيش	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه
وزير دولة جمال حديقه المبريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الاشغال المباني والاسكان المهندس سعد هائل السرور	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الشيخ مزاكين الخطيب التميمي	وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي ابو الغراب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير الثقافة الدكتور محمود المسيرة	وزير دولة للمشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيشات	وزير الزراعة الدكتور فاضل الخضانتة
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور امين عواد المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فاضل الخضانتة	وزير الصحة الدكتور عارف البطيخنة	وزير الشؤون الدكتور محمد السقا

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ المعدل لقانون خريبة الدخل المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦٠١ تاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٨٩ الى مجلس الامة لمادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الامين والنواب ، وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه .

٢٦-١-١٩٩٢ م .

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاكير

كل من اطلع

نسخ الحين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي وثابر باصداره واضافته
الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٤ - لسنة ١٩٩٢
قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٢)، ويقرأ مع القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون لاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من ١-١-١٩٩١ على ان يطبق احكام القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ الذي حل هذا القانون محله على الفترة من ١-١-١٩٨٩ الى ٣١-١٢-١٩٩٠ م .

المادة ٢ - تعدل المادة ٣ من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : بالغاء نص البند ٣ من الفقرة ١- منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-
٢ - الفوائد والعمولات والخصيمات وفروقات العملة وأما الفوائد والعمولات على الديون المشكوك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات الاقراض المتخصصة والمتعارف على وصلها بالفوائد والعمولات المتعلقة بتسويق الضريبة عنها في سنة قبضها وذلك وفقا للعمليات التي يصدرها المدير لهذه الغاية بعد موافقة الوزير عليها .

ثانيا : بالغاء نص الفقرة ب منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب - تخضع للضريبة الفوائد والعمولات المتحققة خارج المملكة لأي شخص اردني او مقيم - بها في ذلك الشركة العادية المقيمة - وتكون ناشئة عن امواله وودائع من المملكة .
كما يخضع للضريبة دخل الشخص الاردني امانتي له خارج المملكة من تشغيل راسماله النقدي - من امواله وودائعه من المملكة ويحسب صافي هذا الدخل على اساس معدل سعر مائدة الايداع السائد في المملكة خلال السنة .

المادة ٣ - تعدل المادة ٧ من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : بالغاء نص البند ١٣ من الفقرة ١- منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-
١٣ - ١٠٪ من بدلات الاجار المتأديه من تاجر العقارات في امانة عمان الكبرى و ٣٠٪ من هذه البدلات في باقي مناطق المملكة .

ثانيا : بالغاء نص البند ٥ من الفقرة ب منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٥ - ارباح الاسهم التي توزعها الشركات ويكون هذا الاعفاء كليا لمستحقي هذه الارباح من الاشخاص الاردنيين وغير الاردنيين وللشركات القابضة والشركات او صناديق الاستثمار المشترك المؤسسة وفق احكام قانون الشركات المعمول به وللشركات المقترضة من الغير بالفائدة باستثناء البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع .

فإذا كان المستثمر المقيم في الاسهم بنكا او شركة مالية او شركة تقبل الودائع فإنه لا يجري رد أي جزء من هذا الدخل المعنى مقابل نفقات انتاجه اذا كان متائبا من استثمار راس المال السفل والاحتياطيات والارباح المدفوعة للضريبة وذلك اذا كان الاستثمار خسلا للسنوات الثلاث الاولى من التأسيس . أما اذا كان متائبا من استثمار اموال أخرى واستثمار راس المال السفل والاحتياطيات والارباح المدفوعة للضريبة بعد سنوات التأسيس الثلاث فيرد الى الارباح مبلغ يساوي الدخل المعنى متسوبا الى مجموع الإيرادات ومضروبا في مجمل النفقات .

ثالثا : بالغاء نص البند ٦ من الفقرة ب منها - ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٦ - فوائد اذونات الخزينة وسندات المؤسسات العامة واسناد قرض الشركة المساهمة العامة ويكون هذا الاعفاء كليا لكلي هذه الاوراق ، المالية من الاردنيين وغير الاردنيين وللشركات القابضة والشركات او صناديق الاستثمار المشترك المؤسسة وفق احكام قانون الشركة المعمول به وللشركات المقترضة من الغير بالفائدة باستثناء البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع .

فإذا كان المستثمر المقيم في تلك الاوراق المالية والاسناد بنكا او شركة مالية او شركة تقبل الودائع فتراعي في الاعفاء في هذه الحالة الشروط والمعادلة المنصوص عليها في البند ٥ من هذه الفقرة .

رابعا : بالغاء نص البند ٧ من الفقرة ب منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٧ - ارباح سندات المقترضة وإذا كان المستثمر المقيم في هذه السندات بنكا او شركة مالية او شركة تقبل الودائع فيطبق على اعفاء هذه الارباح في هذه الحالة الشروط والمعادلة المنصوص عليها في البند ٦ من هذه الفقرة وذلك بالرغم مما ورد في اي قانون آخر .

خامسا : باضافة البند ١٥ الى بنود الفقرة ب منها -

البند ١٥ -

الدخول والارباح المتحققة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية، اما دخوله وارباحه الاخرى التي لم ينص على اعفائها في هذا القانون فتخضع للضريبة بعد تنزيل الخسارة التي قد تتحقق من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية وذلك بالرغم مما ورد في قانون بنك الاسكان او اي قانون آخر .

المادة ٤ - تعدل المادة ١١ من القانون الاصلي باضافة الفقرة ٥ التالية اليها .

٥ - اي راتب او اي مبلغ اخر مهما كان تسميته يتقاضاه الشريك مقابل عمله في الشركة العادية او ادارته لها او يتقاضاه المدير الشريك او المساهم في الشركة المساهمة الخصومية مقابل عمله فيها او ادارته لها يزيد على ٣٦٠٠ دينار سنويا لكل شريك مدير او مساهم عايش على ان لا يؤثر ذلك على فرض الضريبة على المبلغ الحقيقي للراتب او الاجر او المبلغ الاخر الذي تقاضاه ذلك الشخص من الشركة مقابل عمله فيها او ادارته لها . واستيفاء تلك الضريبة منه وفقا لاحكام هذا القانون . وعلى ان يخضع من الضريبة المستحقة على الشركة المساهمة الخصومية ما يعادل الضريبة التي تستحق على ذلك الشخص من الفرق الذي زاد على ٣٦٠٠ دينار من ذلك الراتب او الاجر او المبلغ الاخر ، بمعزل عن دخوله الاخرى ، ويعامل الشركاء في الشركة العادية على هذا الاساس كل حسب حصته فيهما .

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة د من المادة ١٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

د - يسمح للشخص الطبيعي باعفاء قدره ١٠٠٠ دينار في السنة لقاء الاتفاق على دراسة كل ولد من اولاده او على دراسة حفيدة او زوجة او اخيه او اخته ممن يتولى اعالتهم وكان أي منهم غير موفد في بعثته ولا يستطيع الاتفاق على دراسته وكان طالبا يدرس في جامعة ويكون هذا الاعفاء ٥٠٠ دينار اذا كان طالبا في كلية مجتمع او معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة ، واذا تعدد الاشخاص الذين ينفقون على دراسة طالب واحد غير موفد في بعثة فيوزع بينهم مبلغ الاعفاء بمقدار ما ينفقه كل منهم على الطالب .

هكذا من اشهر

المادة ٦ - يلغى نص الفقرة د من المادة ١٤ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
د - يعفى من الضريبة الفائضة التي دفعها الشخص المقيم أو زوجه على فرض انقعه في انشاء سكن له في الملكية أو شرائه أو مبلغ الربح الذي دفعه هو أو زوجه لأي بنك أو شركة لا يتعامل أي منهما بالفائدة مقابل انشاء أو شراء مثل ذلك المسكن ويشترط للسماح بهذا الامناء ان يقيم الشخص وزوجه أو احدهما أو أي من أصوله أو فروعه في المسكن ، وأن لا يتجاوز مبلغ الفائدة أو الربح الذي يسمح بأصله في هذه الحالة التي دينار سواء كان البيت ملكاً للزوج أو الزوجة وأيا كان المقرض منهما .

المادة ٧ - يلغى نص المادة ١٧ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ١٧ -

١ - تستوفي الضريبة من الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص عدا الشركات المساهمة حسب الفئات التالية : -

٥ %	عن كل دينار من ١٠٠٠ ألف دينار الأولى
١٠ %	عن كل دينار من ١٠٠٠ ألف دينار التالية
١٥ %	عن كل دينار من ٢٠٠٠ ألف دينار التالية
٢٠ %	عن كل دينار من ٢٠٠٠ ألف دينار التالية
٢٥ %	عن كل دينار من ٣٠٠٠ ألف دينار التالية
٣٠ %	عن كل دينار من ٣٠٠٠ ألف دينار التالية
٣٥ %	عن كل دينار من ٤٠٠٠ ألف دينار التالية
٣٨ %	عن كل دينار من ٤٠٠٠ ألف دينار التالية
٤٠ %	عن كل دينار من ٥٠٠٠ ألف دينار التالية
٤٥ %	عن كل دينار مما تلاه

ب - تستوفي الضريبة من الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية :

١ - ٢٨ % للشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة المنصوص عليها في البند ٢ من هذه الفقرة .

٢ - ٤٠ % للشركات العادية غير المقيمة والشركات المساهمة الخصوصية باستثناء الشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة الخصوصية المنصوص عليها في البند ٤ من هذه الفقرة .

٣ - ٥٠ % للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة .

٤ - ٥٥ % للشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة الخصوصية .

ويشترط في كل الأحوال أن لا تقل الضريبة المستوفاة قبل إجراء أي تقاض من أي نوع من البنوك والشركات المالية وشركات التأمين بموجب البندين ٢ ، ٤ ، ٤ من هذه الفقرة من ٣٠ % من دخلها الصافي السنوي المعلن في الحسابات قبل إجراء أي توزيعات منه مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٠ من هذا القانون .

ج - تعتبر الضريبة المستوفاة من الشركات خيرية نهائية لا يجوز ردها أو تقاضيها لأي مساهم في الشركة المساهمة أو شريك في الشركة العادية غير المقيمة بغض عن أي حكم من أحكام هذا القانون .

د - لفليات هذا القانون ، وتوفيقاً لأحكامه مع أحكام قانون الشركات تطبيق الأحكام الخاصة بالشركة المساهمة الخصوصية حينما وردت في هذا القانون على كل من الشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة التوصية بالأسهم كما تطبق الأحكام الخاصة بالشركة العادية في هذا القانون على كل من شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة .

الحسين بن طلال

٢٥-١-١٩٩٢ م .

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء وزير التعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاك
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار بنال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله السور
وزير العمل وزير الإعلام بالوكالة عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف المبيضين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه
وزير دولة جمال حديثة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الأشغال المالكة والاسكن المهندس سعد هائل السورور	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الشباب الدكتور صالح أرشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الغراب	وزير الشؤون البلدية والغروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طبعشات	وزير الداخلية جودت السبول
وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الشؤون البلدية والغروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طبعشات	وزير الأشغال والثروة المعدنية المهندس علي أبو الغراب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير التأمين محمد السقايف	وزير التجارة الدكتور محمود السيرة	وزير الأشغال والثروة المعدنية المهندس علي أبو الغراب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور أمين عواد المشاقبة	وزير الأشغال والثروة المعدنية المهندس علي أبو الغراب	وزير الأشغال والثروة المعدنية المهندس علي أبو الغراب	وزير الداخلية جودت السبول

كل من اشعل

نظام محمد بن طلال

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧-١-١٩٩٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٨ - لسنة ١٩٩٢
نظام معدل لنظام المملوكات الموحدة لموظفي البلديات

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المملوكات الموحدة لموظفي البلديات لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع النظام رقم ١٥ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من ١-١-١٩٩٢ .
- المادة ٢ - تعمل المادة ٨ من النظام الأصلي على النحو التالي :-
- ١ - بالغاء عبارة - ١٨ دينار شهرياً - الواردة في الفقرة ١ منها والاستعاضة عنها بعبارة - ٢٨ دينار شهرياً - .
 - ب - بالغاء عبارة - ٢٠ دينار شهرياً - الواردة في الفقرة ٢ منها والاستعاضة عنها بعبارة - ٣٠ دينار شهرياً - .
 - ج - بالغاء عبارة - ٢٠ دينار شهرياً - الواردة في الفقرة ٣ منها والاستعاضة عنها بعبارة - ٣٠ دينار شهرياً - .
 - د - بالغاء عبارة - ١٨ دينار شهرياً - الواردة في الفقرة ٤ منها والاستعاضة عنها بعبارة - ٢٨ دينار شهرياً - .
 - هـ - بالغاء عبارة - ٢٠ دينار شهرياً - الواردة في الفقرة ٥ منها والاستعاضة عنها بعبارة - ٣٠ دينار شهرياً - .

١٨-١-١٩٩٢ م .

الحسين بن طلال

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكور
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير المواصلات جمال الصرايرة	وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف الجبشيين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز
وزير الداخلية جودت السبول	وزير دولة جمال حديثة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الأشغال العلاء والاسكان
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الشباب الدكتور صالح أرشيدات	وزير الأشغال المهندس علي أبو الرغاب	وزير الدولة وزير الشؤون البلدية سلطان العدوان
وزير دولة وزير الزراعة بالوكالة سلطان العدوان	وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير دولة للشؤون البلدية والقروية والبيئة د. عبد الرزاق طيبيشات	وزير دولة للشؤون البلدية والقروية والبيئة د. عبد الرزاق طيبيشات
وزير دولة التربية الاجتماعية الدكتور أمين عواد المشاقبة	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير التوبين محمد السقا	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة

نظام محمد بن طلال

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/١/١٩٩٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٩ - لسنة ١٩٩٢
نظام معدل لنظام الموظفين في البنك المركزي الأردني

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الموظفين في البنك المركزي الأردني لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع النظام رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من ١-١-١٩٩٢ م .
- المادة ٢ - تعمل المادة ٧ من النظام الأصلي على النحو التالي :-
- ١ - بالغاء عبارة - ١١ دينار شهرياً - الواردة في الفقرة ١ منها والاستعاضة عنها بعبارة - ٢١ دينار شهرياً - .
 - ثانياً : بالغاء عبارة - ١٨ دينار شهرياً - الواردة في الفقرة ٢ منها والاستعاضة عنها بعبارة - ٢٨ دينار شهرياً - .
 - ثالثاً : بالغاء عبارة - ٢٠ دينار شهرياً - الواردة في الفقرة ٣ منها والاستعاضة عنها بعبارة - ٣٠ دينار شهرياً - .

١٨-١-١٩٩٢ م .

الحسين بن طلال

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكور
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف الجبشيين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير الأشغال العلاء والاسكان
وزير دولة جمال حديثة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الأشغال العلاء والاسكان	وزير الأشغال العلاء والاسكان
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الشباب الدكتور صالح أرشيدات	وزير الأشغال العلاء والاسكان	وزير الأشغال العلاء والاسكان
وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الأشغال العلاء والاسكان	وزير الأشغال العلاء والاسكان	وزير الأشغال العلاء والاسكان
وزير دولة التربية الاجتماعية الدكتور أمين عواد المشاقبة	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير التوبين محمد السقا	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة

نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/١/١٩٩٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام المستخدمين في البنك المركزي الاردني
نظام رقم - ١٠ - لسنة ١٩٩٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المستخدمين في البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٩٢ م) ويقرأ مع النظام رقم ٧ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١-١-١٩٩٢ م .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة د من المادة ٥ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
د - يستحق المستخدم علاوة شخصية بواقع ٣٠ دينارا شهريا .

١٨-١-١٩٩٢ م .

الحسين بن طلال

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكور
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والاشر ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف الجببسين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه
وزير دولة جمال حديثة الخريشة	وزير البناء والسري المهندس سمير قعوار	وزير الاشغال العمامة والاسكان المهندس سعد هائل السورور	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطاقة والشروة المعدنية المهندس علي ابو الغراب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الاسلام محمود الشريف	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طهيشات	
وزير التبوين محمود السقايف	وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة		
وزير التربية الاجتماعية الدكتور امين عواد الشاذلي	وزير الزراعة الدكتور فايز الخضانة		
		وزير دولة سلطان العدوان	
		وزير المحكمة الدكتور عارف البطانة	

احداث مركز لدراسات طب الاسرة والمجتمع في وزارة الصحة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-١-١٩٩٢ بالاستناد الى المادة ١٦ من نظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٨ الموافقة على احداث مركز لدراسات طب الاسرة والمجتمع في وزارة الصحة يرتبط بالامير العام يتولى تدريس واعداد الاطباء لخطية محبريات المركز ومديريات الصحة في المناطق المختلفة باختصاصين في مجال الصحة العامة وايجاد كادر متخصص من الاطباء العاميين للعمل في المراكز الصحية للتبويض بنوعية الخدمات الصحية التي تقدمها وتخفيف العبء عن المستشفيات.

كودات البناء الوطني الاردني

بناء على قرار مجلس البناء الوطني الاردني رقم ٣ لسنة ١٩٩١ واستنادا للمادة ١٠-ج من قانون البناء الوطني الاردني رقم ٣١ لسنة ١٩٨٩ ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-١-١٩٩٢ م الموافقة على الكودات التالية ونشرها في الجريدة الرسمية .

- ١ - كودة القواعد والاساسات والجدران السقطة .
- ٢ - كودة التهوية الطبيعية والاصول الصحية .
- ٣ - كودة الانارة الطبيعية .

رواتب رؤساء البلديات

بعد ان اطلع مجلس الوزراء على موضوع رواتب رؤساء البلديات ، وللإعفاء الملقاة على عاتق رئيس البلدية ولكائنته الاجتماعية ولتفرغه لهذا العمل قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١-١-١٩٩٢ م بالاستناد الى الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته والمادة الخامسة من نظام رؤساء البلديات رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ الموافقة على ما يلي :-

اولا : تعتمد لغاية تحديد رواتب رؤساء البلديات وارادات البلدية الذاتية الفعلية السنوية العادية للسنة السابقة ، وبحيث تقسم البلديات الى ثنائي ثنائيات على النحو التالي :-

الراتب المستحق	الفئة حسب وارادات البلدية الذاتية الفعلية السنوية للسنة السابقة
١٢٥ دينار	١ - من ٣٠ الف - ١٥٠ الف دينار
١٥٠ دينار	٢ - من ١٥١ الف - ٢٩٩ الف دينار
١٧٥ دينار	٣ - من ٣٠٠ الف - ٤٤٩ الف دينار
٢٠٠ دينار	٤ - من ٤٥٠ الف - ٥٩٩ الف دينار
٢٢٥ دينار	٥ - من ٦٠٠ الف - ٧٤٩ الف دينار
٢٥٠ دينار	٦ - من ٧٥٠ الف - ٩٩٩ الف دينار
٢٧٥ دينار	٧ - من مليون دينار - مليون و ٤٩٩ الف دينار
٣٠٠ دينار	٨ - من مليون ونصف دينار - ٢ مليون دينار

ثانيا : تعتبر هذه العلاوات شاملة لكافة العلاوات باستثناء علاوة غلاء المعيشة .

ثالثا : البلدية التي تزيد واراداتها الذاتية الفعلية السنوية للسنة السابقة عن مليوني دينار يضاف لراتب رئيس البلدية المبين في البند (اولا) مبلغ خمسين ديناراً عن كل مليون دينار تم تحصيله زيادة عن ذلك .

رايما : يتقاضى رؤساء البلديات في مراكز المحافظات والالوية والاضحية والنواحي زيادة اضافية على رواتبهم المبينة في البند - اولا - كما هو مبين تاليا : -

١ - بلديات مراكز المحافظات	١٠٠ دينار
٢ - بلديات مراكز الالوية	٥٠ دينار
٣ - بلديات مراكز الاضحية	٢٥ دينار
٤ - بلديات مراكز النواحي	١٥ دينار

خلافا : يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١-٢-١٩٩١ م .

قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٩١

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتبه رقم ١٢-١١-١٩٧١ تاريخ ٢-١٩٩١ من اجل تفسير البند ١ من الفقرة ب من المادة الثالثة من قانون الضريبة الاضحية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ وبيان ما يلي : -

- ١ - تعريف الجهات المعفاة بموجب احكام قانون الجمارك المعمول به والمشار اليها بالبند ١ من الفقرة ب من المادة ٢ من قانون الضريبة الاضحية المشار اليه .
- ٢ - هل يدخل في حكم الجهات المعفاة تلك الجهات التي يقرر مجلس الوزراء اعفاء مستورداتها من الرسوم سندا للصلاحيات المخولة له بموجب احكام الفقرة د من المادة ١٥٩ من قانون الجمارك .
- ٣ - ام ان الجهات المعفاة بموجب قانون الجمارك المعمول به لغايات تطبيق احكام البند ١ من الفقرة ب من المادة ٣ من قانون الضريبة الاضحية المذكور وتعديلاته هي تلك الجهات المبجوت عنها في الفقرات ١، ب، ج، د من المادة ١٥٩ من قانون الجمارك .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية / الجمارك رقم ٤٥٣-١٩٨١ تاريخ ٢٩-١-١٩٩١ وتديق النصوص القانونية يتبين ما يلي :

نصت الفقرة ب من المادة الثالثة من قانون الضريبة الاضحية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ بصيغتها المعدلة على ما يلي :

ب - تستولى ضريبة مقدارها ٥٪ من قيمة جميع البضائع المستوردة التي لا تخضع للرسوم بموجب التعريفات الجمركية باستثناء ما يلي :

- ١ - ما يستورد للجهات المعفاة من الرسوم بموجب احكام قانون الجمارك المعمول به .

والرجوع الى قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ يتبين ان الجهات المعفاة من الرسوم بموجب هذا القانون ادرجت في الباب العاشر منه والذي يتضمن تسعة فصول تشتمل على المواد من ١٥٩ ولغاية ١٦٩ منه .

ولقد تضمن الفصل الاول اعفاءات المادة ١٥٩ التي تنص :
تعنى من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب الاخرى :

- ١ - ما يرد باسم جلالة الملك المعظم .
- ب - الهبات والتبرعات الواردة للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الحكومية والجامعات والبلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة .
- ج - مستوردات الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والجامعات والبلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة اذا لم يكن لها مبيعات من الصناعات الاردنية المعتمدة التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ووزير الصناعة والتجارة وذلك رغم اي نص مخالف في اي قانون .

د - ما يقرر مجلس الوزراء اعفاءه بناء على تنسيب من الوزير ويحدد الوزير الشروط والاجراءات الواجب اتباعها للاستفادة من هذا الاعفاء .

وتضمن الفصل الثاني الاعفاءات الدبلوماسية والقنصلية المدرجة في المادة ١٦٠ منه .

كما تضمن الفصل الثالث الاعفاءات العسكرية التي نصت عليها المادة ١٦٥-١ منه والمتعلقة بمستوردات القوات المسلحة وقوى الامن الداخلي واي قوات عربية ترابط في المملكة من ذخائر واسلحة وتجهيزات والبسة ووسائل نقل وتطعمها واطرائها او اي مواد يجيزها مجلس الوزراء

وتضمن الفصل الرابع اعفاءات اصحاب الامتعة الشخصية والاثاث المنزلي التي يجلبها الاردنيون المقيمون في الخارج والاجانب القاطنون للثالث في الاردن بشروط المادة ١٦٦ منه .

وتضمن الفصل الخامس الاعفاءات المتعلقة بالبضائع المعفاة من شروط المادة ١٦٧ منه .

كما تضمن الفصل السادس اعفاءات مختلفة على ما نصت عليه المادة ١٦٨ منه .

يتضح مما تقدم اجابة على السؤال الاول ان الجهات المعفاة بموجب احكام قانون الجمارك وبالمعنى المقصود بالبند ١ من الفقرة ب من المادة ٣ من قانون الضريبة الاضحية هي الجهات المسماة في الفصول ١-٦ من الباب العاشر والتي اشتملت على احكام المواد ١٥٩-١٦٨ منه .

وعن السؤالين الثاني والثالث فيدخل في حكم الجهات المعفاة بالمعنى المقصود في قانون الضريبة الاضحية الجهات التي يقرر مجلس الوزراء اعفاء مستورداتها من الرسوم بموجب الفقرة د من المادة ١٥٩ من قانون الجمارك ولا يقتصر ذلك على الجهات المبجوت عنها في الفقرات ١، ب، ج، د من هذه المادة .

وهذا ما تقرره بشأن التفسير المطلوب

قرار صدر بتاريخ ١٨ جباد ثاني سنة ١٤١٢ هـ الموافق ٢٤-١٢-١٩٩١ م .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
خليفة السحيات	قاضي محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
	فايز الجبصين	عبد الكريم معاذ

عضو	عضو	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
مضفي عبد القادر	مندوب وزارة المالية / الجمارك	عيسى طمسان

كل من اشعل